

«أحمد الصايغ يؤكد دعم الإمارات لاتفاق مصائد الأسماك في «وزاري 13»



شارك أحمد بن علي الصايغ، وزير دولة، في حوار رفيع المستوى ضمن المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي يعقد حالياً في أبوظبي، بشأن كيفية تحقيق الأثر الإيجابي في التنمية المستدامة، ترأسه لوك مالغوار مبارغا أتانغا، وزير التجارة في الكامبيرون ونائب رئيس المؤتمر.

ومثل الصايغ دولة الإمارات أمام لجنة التجارة والتنمية المستدامة، التي سلطت الضوء على دور النظام التجاري في تقليل آثار التجارة السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقال الصايغ: «لا يمكن للدول النامية تطبيق السياسات الصناعية السابقة والتي تتجاهل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية على التنمية؛ إذ يمثل التطور الصناعي في الوقت الحالي أكبر تحد منذ الثورة الصناعية، ما يتطلب اتباع «سياسات كفيلة بتجنب تكرار أخطاء القرن الماضي».

وأشار إلى أن اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، تؤكد ضرورة التزام التجارة باستخدام الموارد بشكل

مسؤول بما يحقق التنمية المستدامة، وكذلك ضرورة حماية البيئة

وأضاف: «سنت الدول المتقدمة سياساتها الصناعية منذ أكثر من 100 عام، ما أدى إلى تحقيق المستويات التي نشهدها في الوقت الحالي، لكن يجب الاعتراف بأن السياسة الصناعية التي اتبعتها الأجيال السابقة غير مستدامة، وأن السياسة الصناعية ستصبح في القرن الحادي والعشرين أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، ما يتطلب تطبيق سياسات «أكثر تطوراً وكفاءة».

وأكد أنه ينبغي على الدول النامية تطوير صناعاتها، كما يتعين عليها استخدام الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، مشيراً إلى أنه بإمكان هذه الدول استنباط الدروس من أخطاء القرن الماضي وتطبيق سياسات في مجال القطاع الصناعي بشكل أفضل.

ودعا الصايغ، جميع الأعضاء إلى تحقيق التقدم ضمن عمل لجنة التجارة والبيئة، وتطبيق الآليات المستخدمة بهدف تعزيز الاستدامة في التجارة، لافتاً إلى أنه ينبغي على التجارة أن تستخدم الموارد بأفضل ما يمكن وفقاً لأهداف التنمية المستدامة لحماية البيئة والمحافظة عليها.

وأكد الصايغ دعم دولة الإمارات المستمر لاتفاق إعانات مصائد الأسماك، وأعرب عن أمله بأن يتم اعتمادها من قبل أكبر عدد ممكن من الأعضاء لوضعها حيز التنفيذ.

وناقش الوزراء في هذا الحوار تعزيز التجارة من قبل منظمة التجارة العالمية بما يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة، والقواعد المنظمة المتعلقة بدعم الصناعات لتحقيق تكافؤ الفرص والاستجابة للتحديات المختلفة مثل تغير المناخ (وتوظيف الشباب). (وام)